الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل	منظمة العمل العربية

كلمة الأستاذ عبد الوهاب معطر

وزير التكوين المهني والتشغيل

انعقاد ندوة منظمة العمل العربية حول

"تطوير سياسات التدريب المهني

لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء المستجدات التي يتطلبها"

11 ديسمبر 2012

بسم الله الرّحمان الرحيم

حضرة معالي الأستاذ محمد شريف داود، ممثل منظّمة العمل العربية،

السيد محمد الكشو، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل،

السيدات والسادة الضيوف من البلدان العربية الشقيقة،

ضيوفنا الكرام،

مرحبا بكم جميعا

يسرّني في مستهل هذا اللقاء أن أتوجّه بعبارات الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية لاختيارها تونس لاحتضان هذه الندوة حول "**تطوير سياسات التدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء المستجدات التي يتطلبها**"،

ويشرفني مشاركتكم أشغال إفتتاح هذه التظاهرة، مرحبًا كلّ الترحاب بالأشقاء ممثلي وزارات التدريب المهني ووزارات العمل بالدول العربية الذين استجابوا لدعوة المنظمة وشرفونا بالحضور بيننا اليوم، متمنيا لهم إقامة طيبة في بلدهم الثاني تونس،

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم، وأنتم تتابعون تطورات أسواق العمل ببلدانكم، وأنّ منطقتنا العربية تسجل أعلى نسب البطالة ليس فقط في محيطنا الإقليمي والمتوسطي، بل أيضا على المستوى الدولي.

وحري بنا أن نتساءل كلنا عن أسباب تموقعنا في هذه الوضعية، وهي في الحقيقة وضعية مخجلة، فوطننا العربي يختزن طاقاتٍ كبيرة وموارد طبيعية هامة وإمكانياتٍ بشرية هائلة، وبالمقابل لم تتمكن اقتصادياتنا من توفير مواطن العمل لشبابنا، على الرغم من أن غالبية دولنا تركيبتها الديمغرافية من الشباب، فكان من الأحرى أن يمثل هذا الشباب مصدر قوةٍ وعامل تطور لبناء اقتصادياتٍ قوية قادرة على الاستجابة لتطلّعات هذا المورد البشري الهام.

فما هو الإشكال في وطننا العربي؟ هل قدّر لنا أن نتعايش مع معضلة البطالة دون أن نكون قادرين على إيجاد الحلول الجذرية لها؟ هل تعوزنا الخبرات لفهم هذه الإشكالية الفهم الصحيح؟ أم ماذا؟

هذه مجموعة من الأسئلة التي أصبحت تخامرني كل يوم خاصة بعد أن اضطلعت بحقيبة هذه الوزارة الصعبة، وبالخصوص في هذه المرحلة من تاريخ بلادنا.

ولقد وظّفنا في تونس في الفترة الأخيرة عديد الكفاءات والخبرات، وتوفقنا إلى تشخيصٍ دقيق لوضعية البطالة بتونس (تمكنا من إحداث 61.000 موطن شغل خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2012)، مع ذلك فإنّ نسبة البطالة في تونس، على غرار جل بلداننا العربية، تبقى في مستويات مرتفعة، بل أصبحت ظاهرةً هيكلية، باعتبار أنه منذ سنوات ونسبة البطالة هي برقمين، وتصل إلى معدلات مفزعة لحاملي شهادات التعليم العالي، في حدود 27%، تناهز ببعض جهات البلاد 51%، وتسجل نسبًا كبيرة لفئة الإناث تصل حدّ 40%،

فما هي الأسباب العميقة لهذه البطالة التراكمية بمدلول الزمن والهيكلية بمدلول التحليل البُنيوي ؟

للجواب على هذا السؤال حُبّرت مقالات وأُنجزت دراسات وانعقدت ورشات في أرجاء العالم لكن النتائج التي وقع التوصّل إليها بقيت للأسف الشديد حبيسة مقاربات كلاسيكية قديمة تروّج لها حتى العديد من المنظمات الدولية ويتبناها العديد من نُخبنا الوطنية وتحصر جميعها مشكلة البطالة في ضعف جاهزية وقلّة كفاءة الموارد البشرية واليد العاملة ونُدرة قدرتها على مواكبة أنظمة العمل المعاصر القائمة على التطور المكمّل للتكنولوجيا.

ويصبح عندئذ الحلّ الأمثل للقضاء على البطالة بالنسبة لهؤلاء هو "تطوير سياسات تنمية الموارد البشرية المتمثلة في التربية والتعليم والتكوين أو التدريب المهني".

نعم أيها السادة، إن لموضوع ملتقاكم هذا أي "تطوير سياسات التدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل في ضوء المستجدات التي يتطلبها" أهمية لا يمكن إنكارها ودورا مهمّا في تحقيق انسيابية الانتقال من المدرسة إلى العمل لكنه وهذا ما أودّ التأكيد عليه فإن هذا الموضوع ليس إلا الشجرة التي تخفي الغابة ولذلك فلا لا بدّ أن ننتبه

هذه وضعية وجدناها بعد، تاريخ اندلاع الثورة التونسية، ونتعامل معها حاليًّا، فقد كان النظام السابق يروّج لسنواتٍ لقصة نجاح، ولاقتصاد يتطور، هذا الاقتصاد لم يتوفق إلى توفير مواطن عمل، لشبابه المتعلم والمتكون، بل اقتصر على أسلوبٍ تنموي لم يكن هدفه الأساسي التشغيل، بالرغم من كلّ الشعارات التي رفعت خلال تلك الفترة، من أنّ التشغيل أولوية، أو أنّ التشغيل أولوية دائمة.

وهذا أيضا يحيلنا إلى مساءلة هذا المنوال التنموي، وكيف السبيل إلى تجاوز معطّلاته، بل هل بالإمكان الحديث عن منوال تنموي جديد لتونس؟

منوال قادرٍ على توفير العمل لمن يرغب في ذلك، منوالٍ باستطاعته التقليص من الفوارق الجهوية، وضمان التنمية العادلة والشاملة لكل مناطق البلاد، ولكافة فئات المجتمع.

ولا يخفى عليكم أن تصور منوالٍ جديد يختلف من بلدٍ إلى بلد، فلكل بلدٍ عربي خصوصياته وميزاته التفاضلية، وخصوصيات منطقة المغرب العربي تختلف عن خصوصيات بلدان الخليج العربي، فبلدان مثل تونس والمغرب على سبيل المثال تفتقر إلى الموارد الطبيعية الهامة، وتتلخص ميزاتها التفاضلية في كفاءة مواردها البشرية، وهذا معطى أساسي وجب أخذه بعين الاعتبار عند صياغة التوجهات التنموية لبلداننا.

وما يمكن التأكيد عليه في هذا السياق، وهذا حسب رأيي مسألة مشتركة بين جميع الأقطار، هو أن منوال التنمية يجب أن يكون هدفه الأساسي التشغيل، وقد طرحت في عديد المناسبات هذا التصور، ولم أجد، في الحقيقة الإجابة الضافية والشافية من خبرائنا الاقتصاديين.

فالسؤال الذي يعود دائما للأذهان كيف يمكن أن يكون هدف التنمية هو التشغيل في المقام الأول؟

وفي علاقة مباشرة بموضوع ندوتنا اليوم، يكون الجواب البديهي هو أن نوفر لشباب المستقبل الذي سيكون طالبًا للعلم والعمل، نوفّر له نظاما

تعليميًّا وتكوينيًّا يضمن له التشغيلية، والتشغيلية هذا المفهوم السحري، الذي لم يكن مطروحًا في الماضي، على الأقل بالنسبة لجيلي، التشغيلية بمفهوم أن المتخرج من مرحلة تعليمية وتكوينية معينة تكون له الكفاءة والملكات والمعارف التي تؤهله للاندراج وبسرعة في دورة النشاط والعمل والإنتاج.

ومن أهم دلالات فشل منظومتنا التكوينية في وطننا العربي، وما سجلته من نقائص، هو اعتماد مصالح التشغيل على برامج للتأهيل والتدريب الإضافي أو التكميلي، لتغطية النقائص المسجلة على مستوى التكوين الأساسي. فحامل شهادة التعليم العالي وحتى التكوين أو التدريب المهني، كما يسمى في الشرق، تعوزه الكفاءة اللازمة للاستجابة لمتطلبات أسواق العمل، سواء الوطنية أو الدولية.

فقد كان التعليم والتكوين في السابق هو الضامن للرقي الاجتماعي، هو ما يعبر عنه بالمصعد الاجتماعي، حيث كانت الأسر تستثمر في أبنائها في مجال التعليم للخروج من وضعيات الفقر والخصاصة والتهميش الاجتماعي، ولكن انقلبت الصورة، فأصبحت الشهادة عند بعض شبابنا مشكلةً وليست حلاًّ، أصبحت أحيانا تمثل نقمةً له، وكأن السنوات التي

قضاها في مقاعد الدراسة أو التكوين هي مضيعة للوقت، وهي سنوات فنت من عمره دون نتيجة.

هذا الشعور باليأس، وبغياب الأمل، وبعدم الثقة في المستقبل، غذته سياسات اقتصادية وتعليمية وتكوينية فاشلة على كافة الأصعدة، ففي النظام السابق أوهمنا العائلات والشباب أنه بإمكان الجميع الارتقاء في مراحل التعليم العالي، وللأسف، واسمحوا لي باستعمال هذه الكلمة، "ميّعنا التعليم العالي"، والمحصلة حاملي شهادات عليا في اختصاصات عديدة لا علاقة لها بسوق الشغل، ونظام تكوين أو تدريب مهني مهمّش، لايستقطب الشباب، ولا يتواءم في مجمله، ما عدى بعض الاختصاصات والمراكز، مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية وقطاع الإنتاج.

حضرات السيدات والسادة،

إن وطننا العربي، بحاجة إلى إعادة النظر في السياسات المعتمدة في مجال إعداد الموارد البشرية، نحن بحاجة إلى نظام تعليمي وتكويني متطور، يستأنس بالتجارب الناجحة على المستوى الدولي، ويأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبرى التي طرأت على مستوى التطور التكنولوجي، وانسياب المعارف، وتواتر التجديد والبحث والابتكار، نظام تعليمي متفتح، منسجم مع مقتضيات القرن، يرتكز على التعلم والتكون

مدى الحياة، ويعطي للفرد إمكانية صقل مواهبه بصفة مستمرة ومتواصلة، نظام تعليمي وتكويني يعطي الأهمية للتكوين التقني والتطبيقي، على غرار الأنظمة التي أثبتت نجاعتها.

نظامٌ يعطي الأهمية للتحكم في مجال اللغات، وتقنيات الاتصال والمعلومات، ويسلح الشباب بملكات التواصل والتعامل في فرق إنتاج منسجمة.

وفي هذا السياق لا مناص لنا من وضع نظام تدريب مهني يقطع تماما مع النظرة الدونية للتدريب، نظام مبني على النجاح، نظام يؤمه خيرة شبابنا، وليس كما هو الحال الذين لم يسعفهم الحظ في مواصلة مراحل التعليم العام.

وهذا التمشي يستوجب منا جميعا توظيف الجهد لمراجعة مقاربتنا المعتمدة، ومناهجنا التكوينية المتبعة، فلا بدّ أن يكون التكوين ملتصقا بواقع نمط الإنتاج، وهذا لا يمكن تحقيقه إلاّ متى عززنا التنسيق مع المهنيين، وتعدّينا مرحلة الشراكة إلى مرحلة التشاركية، وهذا ما سعت إليه البلدان التي نجحت في مجال التعليم والتكوين والتدريب، التشاركية بمعني التصرف المشترك في مختلف مراحل العملية التكوينية، بما في ذلك التصرف في مراكز التكوين المهني، وهو أسلوب حوكمة جديد

مغاير تماما لما نقوم به سواء في تونس أو في بقية بلداننا العربية, ما عدى بعض التجارب كالتي اعتمدها المغرب الأقصى الشقيق.

إن التكوين المهني على عكس النظرة الدونية السائدة في مجتمعاتنا العربية، يمثل محوراً إستراتيجيًّا كبيراً إذ يمثل الجسر الضروري للدخول إلى سوق الشغل فهو يعطي الكفاءات والتجربة التطبيقية لطالبي الشغل في علاقة مع احتياجات المؤسسة الاقتصادية، وهو ما خلصت إليه الدول المتقدمة بحيث اعتبرته البوابة الحقيقية ليس لتشغيل الشباب فحسب بل أيضا لامتلاك ناصية التكنولوجيا والتقدّم والبناء.

حضرة السيدات والسادة،

إن اختيار هذه الفترة لتنظيم الندوة في تونس يأتي في أعقاب تنظيم وزارة التكوين المهني والتشغيل للمؤتمر الوطني "لإصلاح منظومة التكوين المهني" ومن قبله "المؤتمر الوطني للتشغيل" اللذين إنبنيا على مقاربة تشاركيّة ضمت ممثلين عن المهنيين وأصحاب المؤسسات الاقتصادية والجمعيات المدنية بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات أصحاب العمل واتحادات العاطلين عن العمل وإلى عدد من الخبراء الدوليين، وقد مكنتنا هذه الملتقيات من تشخيصٍ جماعيٍّ دقيق ومتفقٍ عليه لمختلف الإشكاليات والحلول العملية.

وقد انبثقت عن المؤتمر الوطني للتشغيل جملة من الإجراءات تمثلت في وضع إستراتيجية وطنية للتشغيل سيتم الإعلان عنها في 17 ديسمبر 2012 وتتمثل محاورها في اعتماد منوال تنميةٍ بديلٍ يضع التشغيل في صدارة الأولويات الوطنية، منوالٍ يعتمد على تنمية الموارد البشرية طبقاً لاحتياجات سوق الشغل ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية.

في حين مثل المؤتمر الوطني لإصلاح منظومة التكوين المهني فرصةً فعليّةً للتشاور مع مختلف المتدخلين من الشركاء الاقتصاديين والخبراء والمكونين قصد تحديد التمشي الأنسب لتطوير مناهج وبرامج التكوين المهني حتى تتلائم مع خصوصيات المهن المطلوبة في سوق الشغل الوطنية والدولية وحتى تكون متماشيةً في نفس الوقت مع توجهات الإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

حضرة السيدات والسادة،

إن تشخيصنا لما شهده قطاع التكوين المهني طوال السنوات الأخيرة، مكننا من تحديد الأسباب الفعلية وراء ترسيخ الصورة السلبية للتكوين المهني في نظر المجتمع وغياب التكامل والملائمة بين مخرجات التكوين المهني ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية،

وتتمثل أبرز الأسباب في غياب رؤيةٍ شاملةٍ وموحدة تحدد بوضوح مفهوم ودور التكوين المهني في علاقته بالتشغيل وبقية مكونات المنظومة الوطنية لتنمية الموارد البشرية،

كما أن غياب منهجية عمل موحدة للإعلام والتوجيه المهني بين كل المتدخلين ساهمت في تكوين صورةٍ سلبية ونمطية عن التكوين المهني لدى المجتمع في غياب ثقافة المهن والبعد القِيَمي للعمل وهو ما دفع إلى انزلاق التكوين المهني نحو منطق التمدرس على غرار ما هو معمول به في منظومة التربية والتعليم العالي والحال أن التكوين المهني يرمي بالأساس إلى إكساب المتكونين المهارات التقنية والمهنية اللازمة لممارسة حرفةٍ أو مهنة تستوجب تأهيلاً يمكنه من الانخراط المباشر صلب سوق الشغل أو الانتصاب لحسابه الخاص،

ولتجاوز هذه الوضعية، وجب علينا العمل سريعًا على تقليص الفجوة بين مخرجات التكوين المهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل بالإشتراك مع مختلف المتدخلين والمعنيين بهذا المجال من مهنيين ومكونين ومؤسسات إقتصادية،

ولعل من أبرز الحلول المطروحة ضرورة العمل على نشر ثقافة العمل وتثمين المهن لدى الناشئة انطلاقاً من المراحل الأولى للتعليم للارتقاء

بنظرة المجتمع للتكوين المهني في ظلّ رؤيةٍ إستراتيجية موحدة لمنظومة تنمية الموارد البشرية (تتضمن التعليم الأساسي والثانوي، التكوين مهني الأساسي والمستمر وكذلك التعليم العالي) تتلاءم مع الخيارات الإقتصادية للبلاد وتأخذ بعين الإعتبار خصوصية المجتمع وطبيعة المؤسسات الإقتصادية وتأسس لبناء إقتصاد المعرفة عبر تكوين رأس مال بشري ذي كفاءات ومهارات معرفية في مجال التكنولوجيات الحديثة،

بالإضافة إلى اعتماد منوالٍ جديدٍ للشراكة بين منظومة التكوين المهني وقطاع الإنتاج يرسخ مبدأ "التشارك" على جميع المستويات وطنيًا وجهويًا ومحلياً مع جميع الأطراف المعنية (الأطراف الإجتماعية، المؤسسات الإقتصادية، التشغيل، التربية، التعليم العالي، المجتمع المدني) وذلك في مختلف مراحل صياغة وتنفيذ وتقييم مشروع التكوين ضمانًا لتحقيق الأهداف المنشودة بناءً على رؤيةٍ إستشرافية قادرة على تحديد الحاجيات المستقبلية من الكفاءات في تفاعلٍ مع النظم والمواصفات الدولية،

أيها السيدات والسادة،

إننا في مرحلةٍ حاسمة من تاريخ الشعوب العربيّة وهي مرحلةٌ تستوجب منا العمل يدًا بيد وبكل حرصٍ حتى نتمكن من وضع البرامج العملية والانطلاق الفعلي في الإصلاح متجاوزين بذلك مرحلة حمل الشعارات الرنانة المفرغة من كلّ بعدٍ عمليٍّ، خاصةً وأن جل الدول العربية لطالما افتقرت إلى إعتماد استراتيجيات ومنهجيات واضحة المعالم وبعيدة المدى، وما الوضعية الحالية لسوق الشغل العربية وإرتفاع نسب البطالة إلا دليل بارز على ضرورة القطع مع الممارسات السابقة والإقرار بضرورة العمل سويةً لصياغة السياسات الواضحة والتخطيط الإستراتيجي المحكم الذي يستشرف التغيرات الديمغرافية والتحولات الاقتصادية المستقبلية ويمكّن من تصويب المجهودات في إطار تمشي استباقي فاعل يقطع مع سياسة رد الفعل ويأخذ بعين الإعتبار خصوصيات مجتمعاتنا العربية،

ولا شك بان هذه الندوة تعد خطوةً مهمة من ضمن عديد الخطوات التي سبقتها وهي تمثل مناسبة سانحة لوضع إستراتيجية عربية للتدريب المهني تتماشى في مضمونها مع مكونات العقد العربي للتشغيل والذي شملت أهدافه الرفع من نسبة الملتحقين بالتعليم التقني والتدريب المهني إلى 50% من الملتحقين بالتعليم العام، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية

عربية للتعليم التقني والتدريب المهني، آخذين بعين الإعتبار النقاط التالية:

- إحكام التكامل بين برامج التعليم وبرامج التكوين،
- تحسين نسبة إلتحاق الإناث بالتعليم التقني والتدريب المهني
- تطوير مساهمة القطاع في التدريب المهني الأساسي والمستمر في إطار شراكة فعلية،
- تطوير الوعي بأهمية التدريب المهني في أوساط المجتمع.

وهي نفس الأولويات التي نصت عليها الإستراتيجيات الدولية والتي ركزت عليها تونس في مؤتمرها الأخير حول التكوين المهني وكذلك ركزت عليها في صياغة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل .

في هذا السياق لابد من التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه منظمة العمل العربية حيث دأبت على الاضطلاع بدور الشريك الفعلي لمختلف الدول العربية بهدف توحيد المجهودات المبذولة للرقي بقطاع التشغيل بمختلف أبعاده ومكوناته وتجسيم هذه التوجهات،

ونحن نعول كثيراً على هذا الحس التشاركي الذي يجمعنا جميعًا والذي على أساسه تنطلق على بركة الله أشغال هذه الندوة آملين أن تتوج

بصياغة توصيات ومقترحات عملية تدعم جهود كافة الحكومات والدول العربية في هذا المجال.

أجدد لكم شكري جميعًا متمنيًا التوفيق والنجاح لأشغال هذه الندوة بما يحقق الرقي والتقدم لمجتمعاتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته